

فاجعة السلط تأتي على ما تبقى من رصيد للخصاونة العاهل الأردني يتأني في قرار استقالة الحكومة

عمان - يواجه رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة إخراجا كبيرا مع توالي الدعوات المطالبة باستقالته، على خلفية وفاة مصابين بفيروس كورونا السبب في أحد المستشفيات الحكومية جراء انقطاع الأوكسجين.

وتقدم نواب بمذكرة لسحب الثقة من حكومة الخصاونة، خلال جلسة طارئة عقدها مجلس النواب الأحد، وحضرها رئيس الوزراء وأعضاء حكومته. وبدأ الخصاونة خلال الجلسة في وضع صعب مع تعرضه وفريقه الحكومي لهجوم حاد من طرف النواب، الذين حملوه بشكل مباشر المسؤولية عن الفاجعة التي وقعت في مستشفى السلط، معتبرين أن استقالة وزير الصحة غير كاف.

وكانت إرادة ملكية صدرت السبت بإقالة وزير الصحة نذير عبيدات وعدد من المسؤولين، وجرى تكليف وزير الداخلية مازن الفراية بإدارة الوزارة إلى حين تعيين وزير جديد، في خطوة تعكس حجم غضب العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني من أداء الحكومة، ورئيس وزرائها.

وقال الخصاونة في معرض رده على انتقادات النواب إن "الحكومة لن تتهرب ولن تهرب من مسؤولية نقص خدمة أساسية بالمستشفيات في ظل جائحة فيروس كورونا، وذلك وفق أدبيات العمل السياسي في الأردن". وأكد على تحمل المسؤولية عما جرى، وعلى طلب الحكومة من المجلس القضائي بإجراء تحقيق قضائي مستقل.

وترى أوساط سياسية أن الهجوم على الخصاونة أمر متوقع، لاسيما وأن الرجل لم يبذ مقفعا منذ تسلمه المنصب في أكتوبر الماضي، في ظل الارتفاع الكبير الذي طغى على أداء حكومته وموجة الإقالات والاستقالات التي عصفت بها في أكثر من مرة.

وتشير الأوساط إلى أن هناك قناعة بان حكومة الخصاونة لن تعمر طويلا وإن كان ليس من الوارد استقالتها في ظل الظروف الراهن، كما أنه من المستبعد أن يجري سحب الثقة منها في مجلس النواب، رغم وجود مذكرة بشأن ذلك. وعلى مدار عقود لم ينتج مجلس النواب الأردني في سحب الثقة من أي حكومة، وبالتالي من غير المرجح أن ينتج هذه المرة.

ومنذ تسلمه مهامه كرئيس للوزراء يواجه الخصاونة انتقادات من العديد من الأطراف، في غياب أي استقرار حكومي، وتزايدت حملة الانتقادات عقب التعديل الوزاري الذي أقره الأسبوع الماضي، والذي خلف ردود فعل كثيرة، لاسيما في علاقة بدمج بعض الوزارات وفصل أخرى، حيث رأى كثيرون أن هذه الخطوة ارتجالية وغاب عنها التخطيط.

وتلقت الأوساط إلى أن حادثة السلط التي راح ضحيتها 9 أشخاص من شأنها أن تعمق جراح الخصاونة، لكن إقالته حاليا تبدو غير مطروحة من قبل الملك عبدالله الثاني، كما أنه ليس هناك إجماع داخل مجلس النواب على ذلك. وطرح المجلس النيابي تشكيل لجنة تحقيق بشأن الواقعة وهي ثالث لجنة يجري الإعلان عنها خلال أقل من 24 ساعة حيث سبق وأن أمر العاهل الأردني بتشكيل أخرى السبت، للبحث في مسببات الكارثة والأطراف المسؤولة عنها، كما أعلن الخصاونة أيضا عن تشكيل لجنة للفرص.

ويقول أستاذ العلوم السياسية "تمتع غانتس وأشكينازي بمصداقية كبيرة عند الناس، لكن ذلك لم يكن كافيا في فترة كانت فيها الأولوية على الجبهة الصحية أكثر منها على الأمنية".

وأطلق نتنياهو حملة تطعيم طموحة ضد فيروس كورونا تعتبر الأسرع والأوسع نسبة لعدد سكانها، وذلك بعدما أبرم صفقة مع شركة فايزر الأميركية التي زودته بمخزون كاف من اللقاحات مقابل إمدادها بالبيانات الصحية حول تأثير منتجها على متلقيه.

ويصر غانتس على أن النزاهة تبقى أحد أهم المقومات في الانتخابات، قائلا "لست مستعدا لأن أكون مروعا في السياسة، أنا رجل نزيه وساطل كذلك".

غليان شعبي

عائلة مبارك تنشد البراءة السياسية بعد رفع العقوبات الأوروبية

توجّه لمقاضاة مجلس الاتحاد الأوروبي وطلب تعويضات



هل يسعى الأخوان مبارك لاستثمار القرار الأوروبي سياسيا

بشكولون عامل ضغط في المستقبل، حال تعرضوا لأضرار من أي نوع.

ولفت مراقبون إلى أن بيان الأسرة عبر عن موقف سياسي أكثر منه قانوني، ويستهدف مغالطة تحمل بعض الفئات من عملية التحول الحالية والإجراءات الاقتصادية التي اتخذها النظام الحالي ضمن رؤيته الإصلاح، بما يدفع للحنين إلى الماضي، وهي ورقة قد تلعب بها الجماعات المحيطة بأنظمة سابقة.

وغاب الاحتفاء الرسمي بالذكرى الأولى لوفاة الرئيس الأسبق حسني مبارك في 25 فبراير الماضي، غير أن أسرته أحييت الذكرى أمام قبره المدون عليه كلمات من خطب سياسية وتاريخية القاها، تحديدا وقت اندلاع ثورة يناير وأكد خلالها أن "التاريخ سيحكم علي وعلى غيري بما لنا وما علينا".

وكان الحديث عن ثروة مبارك المتضخمة أحد عوامل تشبث المتظاهرين بمواقفهم بضرورة الإطاحة به ونظامه في أثناء الاحتجاجات العارمة، بعد أن نشرت صحيفة "الغارديان" تقريرا مثيرا قالت فيه إن ثروته بلغت 70 مليار دولار. ولم تثبت صحة هذه الأرقام التي رددتها وسائل إعلام مصرية في ذلك الوقت، وجرى فيها أكثر من مرة، ثم تداولت مصادر مختلفة أرقاماً متباينة حول ثروته من دون أن يكون هناك دليل دامغ على صحتها.

غانتس يصارع وحيدا عشية انتخابات الكنيست

الانضمام إلى رئيس الوزراء الذي يحاكم منذ مايو بتهم تتعلق بالفساد. وتفسير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن الشخصيات المتبقية من حزب "أزرق أبيض" ستفوز بأربعة أو خمسة مقاعد فقط في الانتخابات المقبلة.

لكن يمنح النظام البرلماني في إسرائيل والقائم على التمثيل النسبي والمساومة بين الأحزاب ذات الأجنحة المتضاربة غالباً، الحزب الوسطي فرصة في اختيار رئيس الوزراء المقبل. ويقرر غانتس بيان أي فكرة لقيادة الحكومة ولت منذ زمن طويل.

ويشير "في اليوم التالي للانتخابات، سادع أي شخص غير نتنياهو قادر على تشكيل ائتلاف من 61 صوتا ويؤيد استقلال القضاء واحترام الديمقراطية".

ويعتقد أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب المفتوحة دينيس شاربوت أنه لو أن غانتس نجح في إلزام نتنياهو باتفاق التناوب على المنصب، لكان تم قبول قراره من قبل مؤيديه بالانضمام إلى الائتلاف على مضض.

ويضيف "في نهاية المطاف إذا لم يتم احترام الصفقة التي التزم بها فلن تغفر الخيانة". ويرى شاربوت أن غانتس "يواجه هزيمة كاملة عشية الانتخابات الجديدة".

ويبدو أن تراجع رصيد غانتس السياسي أثر على الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها كرئيس سابق لهيئة الأركان، في بلد يلعب

العقوبات هو "اعتراف بانها جنت ثروات طائلة، وإن انحدره من أسرة متوسطة يبرهن على أنه لم يكن يملك أموالا ورثها قبل توليه منصبه، والقرار الأخير يؤكد أن هناك أموالا مودعة بالفعل في بنوك أوروبية".

وأوضح لـ"العرب"، أن الأنظمة المصرية المتعاقبة بعد ثورة يناير لم تقم بواجباتها كما ينبغي لاسترداد الأموال المهربة للخارج، بما فيها تنظيم الإخوان الذي سرق من مقدرات الشعب بحجة استرداد الأموال، حينما خصص 60 مليون دولار لاستعادتها.

وأرجع الاتحاد الأوروبي قراره إلى أن الإجراءات التقييدية في البداية كان هدفها مساعدة السلطات المصرية لاسترداد الأصول المختلصة المملوكة للدولة، وبعد المراجعة الأخيرة للقوائم خلص المجلس إلى أن الأوامر أدت الغرض منها.

وأبرز ما جاء في رد أسرة مبارك أنه تضمن تصريحات منسوبة إلى جمال مبارك، الذي أثار جدلا بسبب ما سُمي بـ"سيناريو التوريث"، وليس بالنسبة لأخيه علاء الدين الذي طالما كان في صدارة المشهد للدفاع عن أسرته بفعل ابتعاده عن السياسة.

واعتبر جمال مبارك العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على والده ووالده غير قانونية، "وأن أيا منهما لم

رد فعل عائلة الرئيس المصري الراحل حسني مبارك على قرار الاتحاد الأوروبي برفع العقوبات عن عدد من أفرادها، قابله البعض بانتقاد وتشكيك في أن يكون الهدف استثمار ما حصل سياسيا، والحفاظ على أكبر قدر من المؤيدين الذين قد يخلقون عامل ضغط في المستقبل.

أحمد جمال

القاهرة - أعلنت أسرة الرئيس المصري الراحل حسني مبارك الأحد أنها تدرس رفع دعوى قضائية ضد مجلس الاتحاد الأوروبي لطلب تعويضات، بسبب ما قالت إنه "إدراج خاطئ لمبارك وأسرته في قائمة العقوبات" منذ اندلاع ثورة يناير 2011، والتي أطاحت به، في خطوة تستهدف تبرئة ذمته أمام المواطنين الذين طالما اعتقدوا أنه متورط في سرقة أموال وتهريبها للخارج.

وأصدرت أسرة مبارك بيانا مطولا حمل تلميحات بأن استمرار العقوبات وفرض عدم التصرف في أموال الأسرة بالخارج كانت له أبعاد سياسية، وركز البيان على أن "أي سلطة قضائية واحدة في أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ولا في أي ولاية قضائية أجنبية أخرى، لم تستطع إثبات أي انتهاك قانوني من قبل أفراد الأسرة".

ورفع الاتحاد الأوروبي الجمعة العقوبات التي فرضها منذ حوالي عشرة أعوام عن مصريين بينهم أفراد من عائلة الرئيس الأسبق، وهم مبارك وزوجته سوزان ثابت، وابناهما جمال وزوجته خديجة الجمال وعلاء وزوجته هايدي راسخ.



أحمد بهاء الدين شعبان
احتفاء أسرة مبارك
برفع العقوبات اعتراف
بجنتها لثروات طائلة

وجاءت القضية على خلفية اتهامات باختلاس المال العام، وشملت العقوبات تجريد الأصول في الاقتصاد الأوروبي وحظر تمويل المدرجين على القائمة السوداء من قبل أي مواطن أو كيان في دول الاتحاد.

وقال رئيس الحزب الاشتراكي المصري (معارض) أحمد بهاء الدين شعبان إن احتفاء أسرة مبارك برفع

القدس - حظي رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي الأسبق بيني غانتس قبل عام بفرصة تشكيل حكومة في وقت كان يتصدر نتائج الاستطلاعات، لكنه اليوم وقبل أكثر من أسبوع على انعقاد الانتخابات الرابعة خلال نحو عامين بات يواجه تهميشا سياسيا محتملا.

وفاز التحالف السياسي "أزرق أبيض" بزعامة غانتس في انتخابات مارس 2020 بـ33 مقعدا، قبل أن يفشل في تشكيل ائتلاف في البرلمان المكون من 120 مقعدا.

وصدم غانتس انتصاره بعد عدة أسابيع بتحالفه مع خصمه اليميني بنيامين نتنياهو لتشكيل حكومة وحدة تزامنا مع الموجة الأولى لفايروس كورونا.

وقال مؤخرا "لست نادما على الموافقة على الانضمام إلى الائتلاف لأنني فعلت ذلك بدافع المسؤولية تجاه دولة إسرائيل في وقت أزمة"، على الرغم من انهيار التحالف بسبب ذلك.

ووصف كثيرون خطوة غانتس بـ"الخيانة"، خاصة بعد أن ظهر في الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في العام 2019 وكأنه يحمل على عاتقه مهمة الإطاحة برئيس الوزراء صاحب أطول مدة في منصبه.



دفع غانتس (61 عاما) نصف النواب في حزبه لاستقالة بدلا من